



شؤون

سياسية

واقتصادية

أزمة اليسار الإسرائيلي .. تدهور وانهيار

كشفت انتخابات الكنيست الإسرائيلي الثامنة عشرة لعام ٢٠٠٩م النقاب عن حزب مريض يعاني من مرض مزمن يعود تاريخه إلى منتصف تسعينات القرن الماضي، هذا الحزب هو حزب العمل الإسرائيلي - زعيم معسكر اليسار بإسرائيل، حيث مُني الحزب بهزيمة موجعة خلال تلك الانتخابات أفقدته مكانته كأول أو ثاني أكبر حزب سياسي في إسرائيل؛ ليحصل على المكانة الرابعة داخل الساحة السياسية (١٣ مقعداً) ليأتي بعد حزب كاديما وحزب الليكود وحزب إسرائيل بيتنا. ويمثل هذا تراجعاً، ليس في مكانة حزب سياسي، بل في مكانة المعسكر اليساري.

ثاني أكبر معسكر حزبي في إسرائيل الذي يتزعمه هذا الحزب، فهو تدهور في وضع الشريك المعتدل نسبياً في المفاوضات، شريك اتفاقية أوسلو ووادي عربة، وريث حزب الماباي الإسرائيلي مؤسس الكيان الاستيطاني الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨م الذي ظل مهيمناً على مجريات الحياة السياسية في إسرائيل حتى عام ١٩٧٧م. ومن ثم يشكل تراجعته تراجعاً لمكانة الكيانات المؤسسة التي قامت عليها الدولة الاستيطانية، فهو يمثل الصهيونية العالمية التي قامت عليها إسرائيل حتى عام ١٩٧٧م واتخذتها إسرائيل ذريعة لتقوية جذورها داخل الأراضي المحتلة. إلا أنها ما لبثت أن انقلبت عليها متبينة أيديولوجيات أخرى كالأيديولوجية الصهيونية التصحيحية والصهيونية الجديدة، وغيرها من البدائل التي تبنتها النخبة الحاكمة حديثاً في إسرائيل.

أزمة اليسار الإسرائيلي
تدهور وانهيار

هبة جمال الدين



• تحرير: هبة جمال الدين

• الناشر: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع - ٢٠١١م

• عرض: أ. سمير محمد شحاتة

التسوية، أو للانضمام لأحزاب قائمة بالفعل، أو تشكيل أحزاب جديدة، أو لأطماع شخصية.. وما شابه ذلك. أيضاً لم تسلم ميزانية الحزب من الضعف والوهن؛ فقد ارتفعت نسبة المديونية التي يعاني منها إلى أن وصلت إلى ١٤٠ مليون شيكل. ومن ثم أضعف ذلك الحزب وزاد من حالة عدم الاستقرار التي يعاني منها.

أزمة النخبة الحزبية

وقدرة المؤسسة على التكيف

اتفق أغلب رواد نظرية النخبة، وعلى رأسهم "ميلز وهنتر"، على أن السلطة توجد للنخب نتيجة انتماء أفرادها للمنظمات الرئيسية بالدولة وليس بصفاتهم الفردية، فذكروا أن السلطة توجد للمنظمات وليست للأفراد، فالمنظمات هي أساس أو قاعدة القوة لمن يشغلون المناصب العليا، وذلك نتيجة للموارد المالية التي يتحكم فيها القادة لقدرة تلك على إعادة تشكيل هيكل المنظمة وعلى التعيين والطرْد وتكوين ائتلافات مع قادة آخرين لمنظمات أخرى، وغيرها من الصلاحيات التي لديهم نتيجة لانتمائهم للمنظمات السياسية التي يشغلون مناصب مهمة بها.

وكلاهما اتفق أيضاً على ضرورة تمتع النخبة أو المنظمة الحزبية بالقدرة على التكيف مع المتغيرات الخارجية، وذكر أن ذلك يتحدد عن طريق القواعد التي تتبناها النخبة لتنظيم عملها لتستطيع التصدي للتحديات المجتمعية الطارئة. وكل منهما تحدث عن استقلالية ووحدة المنظمة أو المؤسسة الحزبية، وأيضاً تحدث كلاهما عن تعدد وتشعب المنظمة وأعضائها والهيكل التابعة لها. ورات نظرية النخبة أهمية تعدد أعضاء النخبة السياسية لتغذية صفوفها بدماء جديدة،

وقد أخذت ملامح أزمة الحزب عدة أشكال بخلاف تراجع مقاعده بالكنيست، كان من أبرزها تقلص قاعدته الانتخابية التي يعتمد عليها المتمثلة في التنظيمات التعاونية التي ساعدته في بناء المجتمع الاستيطاني على الأرض المحتلة، واعتمد عليها كقاعدة انتخابية تمكنه من الحصول على مآربه في الكنيست الإسرائيلي، بل والساحة السياسية ككل؛ كتظيم الكيبوتز والهستدروت والموشافيم، بالإضافة إلى تفضيل قاداته الانضمام إلى الائتلافات اليمينية بقيادة حزب الليكود بصرف النظر عن المردود أو العائد الذي سيعود على الحزب ذاته، أو على السياسات اليمينية التي سيتم تبنيها خلال هذا الائتلاف الحكومي، وظهر ذلك في الائتلافات الحكومية للأعوام ١٩٩٩م، ٢٠٠١م، ٢٠٠٥م، ٢٠٠٦م، ٢٠٠٩م. مما كان له مردوده السلبي على وضع الحزب وخلق الصراعات بين صفوف نخبته، وأدخله في أزمة أيديولوجية لم يستطع الخروج منها.

هذا بالإضافة إلى زيادة حدة الانقسام بين قادة الحزب إلى أن وصلت لدرجة انشقاق قاداته المؤسسين. فقد شهد الحزب منذ مقتل إسحاق رابين حتى انتخابات ٢٠٠٦م انشقاق أبرز قاداته عنه، حتى إن هذه الآفة امتدت إلى النخبة المؤسسة له أمثال شيمون بيريز- الذي انضم إلى كاديما عام ٢٠٠٥م بعد انشقاقه عن العمل - وكان هذا الانشقاق إما للاختلاف حول عدد من القضايا كالانضمام للحكومة الائتلافية بزعامة اليمين، أو للاختلاف حول الانتخابات الداخلية للحزب، أو للاعتراض على النهج الداخلي والخارجي له في قضايا محورية كقضية

وذكرت أن الآلية المتبعة لتحقيق ذلك هي آلية دوران النخبة.

وتحدث رواد نظرية النخبة السياسية عما أسموه وجود قواعد تتبناها النخبة لتنظيم عملها لتمكنها من التصدي للتحديات المجتمعية

الطارئة، وأسماها موسكا "بالصيغة السياسية political formula، وأطلق عليها "ميشلز" المبادئ الأخلاقية، حيث يرى أن هذه المبادئ الأخلاقية العامة تستخدمها الأوليغارشية لضمان مساندة الجمهور سياسياً لها للحفاظ على مواقعها ضد أي تهديدات خارجية وهذا ما أسماه "باريتو" بالاشتقاق -derivati on.

وذكر رواد نظرية التكيف النخبوي أنه في ظل التغيرات المتعددة والأفكار الجديدة التي تطرأ على النخبة السياسية،

تستطيع من خلال حدوث دوران النخب أن تمتص دماء وأفكار جديدة لأفراد جدد لتغذي بهم صفوفها، ومن ثم تستطيع النخبة التكيف مع تغيرات المجتمع، فكلما زادت التغيرات الطارئة زادت حاجة النخبة إلى استيعاب نخب جديدة حتى تتكيف مع التغيرات المجتمعية. وتحدث رواد نظرية النخبة عن عوامل ضعفها، فعدم قدرة النخبة الحزبية على التكيف مع التغيرات المجتمعية هو من أهم عوامل ضعفها، ورأت أن ذلك نتيجة لانفلاق النخبة على ذاتها وعدم انفتاحها على العالم الخارجي وعلى التغيرات

المجتمعية الحديثة، ورأت في عدم الالتزام الأيديولوجي صورة من صور الضعف وعدم الاستيعاب للتغيرات المجتمعية.

مدى مؤسسية الحزب

في ظل عملية التحديث، وما صاحبها من تحديات كزيادة درجة التنوع المجتمعي وافتقاد الجماعة أو الرابطة الطبيعية natural community. كالأسرة أو

القرية أو القبيلة، أصبحت المجتمعات الحديثة أكثر تعددية دينية وعرقية ولفوية... إلخ. مما خلق تحدياً كبيراً للمؤسسات داخل المجتمع، تجسد في مدى قدرتها على الاستيعاب السياسي لتلك الاختلافات وتحقيق التكامل القومي لتحقيق الاستقرار السياسي، ومن ثم فقد ظهر تحد كبير تجاه المؤسسات، تجسد في مدى قدرتها على زيادة معدلات

المؤسسية، ومدى قدرتها على خلق واستيعاب المزيد من المشاركة السياسية، فالمؤسسات التي تتمكن من التوازن بين المؤسسية والمشاركة السياسية تحقق الاستقرار المجتمعي نتيجة لنجاحها في تلبية احتياجات الدولة الحديثة، ومن ثم فإن استقرار المجتمع وقوة المؤسسة السياسية يعتمد على كل من مستوى المؤسسية والمشاركة السياسية التي توفرها تلك المؤسسات بالدولة، وعلى قدرة المؤسسة على الجمع بينهما. فإن وجود درجة عالية من المشاركة في ظل مستويات مؤسسية ضعيفة يؤدي إلى إثارة العنف. فالدولة التي تفتقد المؤسسات والأحزاب



الصراع بين

المتدينين

والعلمانيين، وبين

الشرقيين

والغربيين من يهود

إسرائيل، والوضع

التمييزي ضد عرب

٤٨ عوامل رئيسية في

تفذية أزمة حزب

العمل الممثل لليسار

الإسرائيلي

- ٢- في ظل وجود نظام للانتخابات التمثيلية النسبية.
- ٣- تعتمد فيها على مساندة جماعات اجتماعية منظمة.
- ٤- يتمثل نجاحها في مدى قدرتها على كسب الأصوات.

كذلك ذكر هنتجتون أنه كلما تمتعت المنظمة بقدر عال من المؤسسية قلل ذلك من درجة تأثيرها بالقوى غير السياسية والخارجية، ففي النظم الأقل تطوراً تكون المنظمات السياسية غير مستقلة، ومن السهل بل واليسير، تأثيرها بالمتغيرات الخارجية. ويحدث استقلال المنظمات السياسية من خلال مدى حصول هذه المنظمات على احتياجاتها وتحقيقها مصالحها والتزاماتها بصورة مستقلة ومنفصلة عن المنظمات والقوى الأخرى في المجتمع. فالمنظمات لا بد أن تكون لها استقلالية مالية حتى لا يكون من السهل التأثير عليها، فالمنظمات التي تتأثر بالقوى غير السياسية تتأثر أيضاً بالقوى الخارجية عن المجتمع، فيكون من السهل اختراقها بواسطة الفاعلين والجماعات والأفكار القادمة من النظم السياسية الأخرى، فكل مجتمع تأثر بالمتغيرات الاجتماعية من السهل أن تظهر به جماعة من خارج المنظمة أو النخبة السياسية، أو تكون قد اتبعت أي إجراءات سياسية محددة للمشاركة في صناعة القرار، إلا أنها تشارك في صناعته بحكم سيطرتها على مصادر السلطة والنفوذ، ومن ثم يتهدد استقرار هذه النخبة أو المنظمة، ففي النظام السياسي المتطور تكون المنظمات ولديها حصانة ضد القوى غير السياسية التي بداخله، أما في النظم الأقل

السياسية كما يقول هنتجتون، هي دولة تفتقد لوسائل خلق تغير مستدام وتعجز عن امتصاص تأثير هذا التغير، ومن ثم فإن قدرتها على التحديث سياسياً واقتصادياً واجتماعياً تكون محدودة. ومن أبرز ملامح النظم السياسية الضعيفة هو افتقادها حكم مؤسسات مستقرة وفعالة، فاستقرار النظم السياسية يعتمد على قوة مؤسساتها، وقوتها تعكس مساحة التأييد ومستوى المؤسسية.

وقد وضعت الأدبيات عدداً من المقاييس المختلفة التي يمكن من خلالها قياس مدى مؤسسية المنظمات والأحزاب المختلفة على وجه الخصوص، فبعض الأدبيات اعتمدت على قياس هذا البعد من خلال عمر الحزب، وفي أحيان أخرى تم ذلك من خلال حساب مدى الانقسامات والانشقاقات التي تمر بها الأحزاب السياسية أو يتم قياسها على أساس حساب مدى الاستقرار الانتخابي، والتغير التشريعي أو التغير القيادي، وهناك من يقيسها بطريقة مفارقة، حيث يحكم كل منهما على تمتع الحزب السياسي بقدر مقبول من المؤسسية، وذلك في حالة قدرة الحزب على خوض ثلاثة انتخابات على المستوى القومي بنجاح، والكيان الذي يفشل في خوض ثلاث دورات متتالية لا يشكل حزباً سياسياً، ولكن يسمى حزباً سريع الزوال ephemeral party. ويتوصل كل من روز وماكي إلى وجود أربعة متغيرات تزيد من فرص الأحزاب الوليدة لتصبح أحزاباً تتمتع بدرجة عالية من المؤسسية ألا وهي:

- ١- خوض هذه الأحزاب انتخابات تنافسية.

تطوراً فإن المنظمات السياسية بها ليست مستقلة ومن السهل أن تتأثر بالتأثيرات الخارجية. وكلما زاد تمثيل الحزب للمصالح المختلفة زادت درجة استقلاليته، فعلى سبيل المثال الحزب السياسي الذي يمثل مصلحة جماعة واحدة فقط في المجتمع، مثل العمال أو رجال الأعمال أو الفلاحين، هو أقل استقلالية عن الحزب الذي يمثل عدداً من المصالح المجتمعية لعدد من الجماعات الاجتماعية، ومن ثم فإنه كلما زادت

استقلالية، الحزب زادت درجة مؤسسيته، تلك علاقة طردية. أيضاً يرى هنتجتون أنه كلما زادت وحدة المنظمة السياسية زاد ذلك من درجة مؤسسية المنظمة أو الحزب السياسي، وكلما زاد تفكك تلك المنظمة قلت درجة مؤسسيته.

ومن ثم، بتحقيق هذه العوامل تستطيع المؤسسة الحزبية أن تتماسك في ظل التغيرات المؤسسية التي تملأها البيئة الخارجية عليها، فبتطبيق هذه المؤشرات سألقة الذكر يمكن

التعرف على مدى قدرة المؤسسة الحزبية على التكيف مع المتغيرات الخارجية والداخلية الطارئة عليها.

البيئة الاجتماعية لأزمة حزب العمل الإسرائيلي

حدثت أزمة حزب العمل الإسرائيلي في بيئة اجتماعية تتسم بعدة ظواهر كالصراع بين المتدينين والعلمانيين، والصراع بين الشرقيين

والغربيين من يهود إسرائيل، والوضع التمييزي ضد عرب ٤٨ بإسرائيل. لذلك عملت هذه الظواهر على تغذية الأزمة التي يعاني منها حزب العمل الإسرائيلي زعيم معسكر اليسار الإسرائيلي منذ عام ١٩٩٦م حتى ما بعد حرب لبنان ٢٠٠٦م.

١- الصراع بين المتدينين (الدينيين) والعلمانيين في إسرائيل،

يعاني المجتمع الإسرائيلي من صراع ممتد بين المتدينين والعلمانيين منذ إقامة دولة إسرائيل، وعلى وجه التحديد قبل عام من إنشاء الدولة عام ١٩٤٧م، حيث كان الصراع في بدايته يتمحور حول تساؤل مهم يتوقف عليه مستقبل الدولة. ويتجسد هذا التساؤل في تحديد هوية من سيكون له السيادة في الحياة السياسية بإسرائيل العلمانيون أم المتدينون الذين يستمدون سيادتهم من العقيدة اليهودية، مما عمل على بلورة حدة الصراع داخل إسرائيل، وذلك نظراً لتنازل الدولة الصهيونية عن مبدأ

فصل الدين عن الدولة، أي رفضها رفع شعار علمانية الدولة الإسرائيلية، مما دفع الأرثوذكس الصهاينة لاستغلال المؤسسة الحاكمة والتأثير في سياساتها الداخلية.

وقد مر الصراع بين المتدينين والعلمانيين بثلاث مراحل رئيسية، سميت المرحلة الأولى بمرحلة الدفاع الديني الحريدي، حيث شعر فيها اليهود المتدينون بالضعف والنقص والتخلف إزاء



**مارس حزب العمل
سياسة تمييزية ضد
السفارديم ساعدت
في تهيمشهم
وحرمانهم من موارد
الدولة مما مكن
معسكر اليمين
(الليكود) من جذبهم
إلى صفوفه**

التي تفرض نمط الحياة الدينية على العلمانيين، إلا أنه كانت هناك عدة محاولات للحد من الفجوة والهوة بين المعسكرين، والعمل لتقديم حلول لهذا الصراع، إلا أنها لم تقض إلى شيء، ومن ثم كانت النتيجة هي انعزال الطرفين وتوقع كل منهما على نفسه.

وجاء عام ١٩٩٩م ليبرز حدة هذا الصراع، فحاول المعسكر العلماني العمل على مواجهة القوة السياسية للمتدينين، فحكمت المحكمة العليا بفرض الخدمة العسكرية على طلبة المدارس الدينية. وتمت إدانة زعيم حزب شاس، آرييه درعي، بتهمة الفساد وتم سجنه لمدة أربع سنوات، مما عمل بدوره على زيادة حدة هذا الصراع.

٢- الصراع بين اليهود الشرقيين والغربيين، والتوجه السياسي لليهود الشرقيين،

يطلق المحللون السياسيون لفظ اليهود الشرقيين أو السفارديم على اليهود الذين لا ينتمون إلى ثقافة أوروبية من الشرق الأوسط وآسيا وشمال أفريقيا، وبدأت موجات الهجرة الكثيفة من المهاجرين الشرقيين بالوصول إلى إسرائيل في الخمسينيات، بالتحديد من آسيا وشمال أفريقيا، إلا أنه سرعان ما زاد عدد المهاجرين الشرقيين وتحول ميزان القوى العددية في إسرائيل لصالح اليهود السفارديم. ومن ثم بدأت المخاوف من تحول الهيمنة الأشكنازية أو هيمنة اليهود الأوروبيين إلى السفاردية، وبدأ معها ممارسة عدد من السياسات التمييزية لصالح الأشكناز داخل إسرائيل. وقد مورست هذه السياسات التمييزية على جميع الأصعدة بالدولة من اقتصادية واجتماعية، ماعدا الأصعدة

النموذج العلماني، وقد كانت هذه المرحلة خلال السنوات الأولى للدولة. ثم جاءت المرحلة الثانية بعد نجاح مجتمع المتدينين بإسرائيل في إثبات قدرته على الثبات والصمود، وقد أسهمت حرب ١٩٦٧م بشكل كبير في تعزيز موقف هذا المعسكر بشكل واضح ولافت للنظر، وتسمى هذه المرحلة بـ "مرحلة الهجوم الديني"، حيث ظهر ما يسمى بظاهرة التوبة الدينية التي زاد أثرها بعد انتصارهم في حرب ١٩٦٧م، ونتيجة أيضا لزيادة قوة دور حزب "أغودات ישראל" ليصبح شريكا في تشكيل الحكومة، مما دفعه ليزيد من سقف المطالب الدينية، وقد بلغت أوجها منذ أواخر الستينيات خاصة عامي ١٩٦٧م و ١٩٧٧م، حيث حدثت فيه المفاوضات الائتلافية مع حزب "أغودات إسرائيل".

ثم جاءت المرحلة الثالثة، وسميت بمرحلة الانعزال والفصل، حيث يسعى كل من المعسكر الديني والعلماني للعيش بصورة منفصلة عن الآخر. إذ حرص كل معسكر على تحصين عالمه على نحو يمكنه من العيش فيه وفق فهمه، فازداد الشعور بالتهديد والخطر داخل كل معسكر تجاه الآخر وبدأت هذه المرحلة في السنوات الأخيرة.

وتعددت صور التصعيد بين المعسكرين خلال هذه الفترة، فمن أبرزها ما حدث خلال عامي ١٩٩٦م و ١٩٩٩م، ففي عام ١٩٩٦م ضغط الدينيون بشدة لسن قانون التهود، إلا أن جهودهم باءت بالفشل، وعلى الرغم من ذلك تولد شعور لدى العلمانيين بالضيق والاختناق، نتيجة لضغوط المتدينين بمساعدة بنيامين نتانياهو، رئيس الوزراء. فظهرت علمانية متشددة ومقاتلة بدأت تتبلور وتقاتل في مجال القوانين الدينية

مهاجمته الأحزاب الدينية أثناء الائتلاف الحكومي ١٩٩٢م-١٩٩٦م.

إلا أنه ليس حزب الليكود وحده هو ما يشكل السفارديم خط دفاع رئيسي بين ناخبيه، فهناك المعسكر الديني المتشدد، خاصة حزب شاس حيث اتجه السفارديم إلى تأييد هذا المعسكر وعلى رأسه حزب شاس الديني، فقد اتسم السفارديم بوجهة يمينية دينية واصطحب هذا التوجه عدداً من التعبيرات الدينية والتاريخية والتقليدية. ففي صفوف السفارديم اتجه الكثير من الشباب السفاردي إلى تبني نمط حياة حريدي. فيدخلون أولادهم في مدارس تلمودي التوراة التي يتوافر فيها حد أدنى من الدروس غير الدينية، كما هو متبع في المجتمع الحريدي ويدرسون أنفسهم في يشيفوت ويواصلون دراساتهم في إطار التعليم الديني المخصص للمتزوجين "كوليل". ومن ثم اتجه السفارديم بشدة نحو المعسكر الديني عامة، وحزب شاس خاصة، الذي جاء ليعبر عن احتياجات الجمهور السفاردي الذي يعكس الظاهرة الدينية الشرقية ذاتها.

فبه، أن كان يملك ٤ مقاعد بالكنيست الإسرائيلي عام ١٩٨٤م استطاع أن يحصل عام ٢٠٠٦م على ١٢ مقعداً، ليأتي على نفس المرتبة مع حزب العمل بعد حزب كاديما وحزب الليكود، مما يعكس ازدياد قوة هذا الحزب في الحياة السياسية بإسرائيل، وذلك على الرغم من التراجع الطفيف عام ٢٠٠٣م حيث انخفضت مقاعده من ١٧ مقعداً عام ١٩٩٩م إلى ١١ مقعداً عام ٢٠٠٣م، لكنه استطاع الاستمرار، وجاء كثالث أكبر حزب في إسرائيل على نفس المرتبة مع

السياسية، حيث انغمس الشرقيون من اليهود في الحياة السياسية مثل الأشكناز، وذلك نتيجة لرغبة السفارديم في توكيد التماثل داخل المجتمع الإسرائيلي بينهم وبين اليهود الغربيين أو الأشكناز. كذلك نظراً لكون الأيديولوجية الصهيونية تعمل على تعزيز مبدأ الوحدة بين اليهود سياسياً على خلاف الحال ثقافياً مما جعل الزعامة الصهيونية تسلم بالمشاركة السياسية لليهود الشرقيين، نظراً لاستعدادها لتقديم التنازلات، لأنه كان من مصلحة الزعامة الصهيونية أن يشمل مجتمع الاستيطان جميع اليهود في أرض إسرائيل.

فقد مارس حزب العمل عدداً من السياسات التمييزية ضد السفارديم جعلتهم على الهامش، وذلك فيما يخص توزيع موارد الدولة بالأساس، مما أعطى الفرصة لمعسكر اليمين خاصة الليكود لجذب اليهود السفارديم إلى صفه، فقد نجح حزب الليكود خاصة في انتخابات ١٩٩٦م في إعادة إشعار اليهود الشرقيين بالإهانة والدونية والنقمة على الأشكناز والحزب الأشكنازي الذي أرسى هذه السياسات التمييزية ضدهم. ومن ثم نما الليكود واستثمر الشعور القومي المتعصب لدى الشرقيين متلاقياً مع المزاج اليميني المتطرف الليكود. فقد استخدم حزب الليكود نهج بيغن في تعامله مع الشرقيين من خلال استغلاله الرموز الدينية ولغة الدين في خطابه لهم، في ظل تصوير حزب العمل على أنه معاد للدين، خاصة بعد دعمه لميرتس. كذلك كان من أبرز الأسباب لرفض حزب العمل من قبل اليهود الشرقيين، هو رفضهم فرص السلام مع العرب. بالإضافة لاقتناعهم بأن الحزب حزب معاد للدين بسبب

ضدهم داخل المجتمع الإسرائيلي. فهناك فصل مكثف بين العرب واليهود في أماكن السكن والمدارس والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، فيرى ماجد الحاج - رئيس مركز التعددية الحضارية والدراسات التربوية بجامعة حيفا - أن هناك ثلاثة عوامل قامت على أساسها السياسة الإسرائيلية نحو عرب ٤٨:

أولاً: المسيرة الديمقراطية للدولة.

ثانياً: طبيعتها اليهودية.. الصهيونية.

ثالثاً: الاعتبارات الأمنية.

إلا أنه إذا حدث خلاف أو تعارض بين هذه العوامل أو الركائز الثلاث فتكون الهيمنة والسيطرة لعامل الاعتبارات الأمنية والطبيعة اليهودية الصهيونية للدولة، وهذا ما يحدث في أغلب الأحيان، ويزداد الوضع سوءاً بالنسبة للصعيد السياسي. فبالرغم من تمتع عرب ٤٨ على المستوى الرسمي بحقوق المواطنة وحق الانتخاب والوصول إلى النظام السياسي فلا توجد عقبة رسمية تمنع انتخاب العرب لقوائم حزبية عربية تحقق مستوى من التمثيل يتناسب وعددهم السكاني، إلا أنه على المستوى غير الرسمي لا يشارك عرب ٤٨ في السلطة والحياة السياسية بصورة فعلية.

أزمة الأيديولوجية

ولقد كان من أبرز العوامل التي أسهمت في إضعاف حزب العمل منذ مقتل إسحاق رابين عام ١٩٩٥م، تراجع الثوابت الأيديولوجية التي يركز عليها الحزب منذ النشأة. فقد شهدت الساحة الحزبية بإسرائيل، ومازالت تشهد، تراجعاً في أدوار الأحزاب الأيديولوجية. فحدث تفكك وانهايار للكثير منها فبدلاً من اهتمامها

حزب الليكود بعد حزب كاديما وحزب العمل. ولم يكن تراجعهم عام ٢٠٠٣م دليلاً على تقلص حجم الأصوات التي يحصل عليها حزب شاس من السفارديم الحريديم المتدينين أصحاب القبعات السوداء الذين اعتادوا التصويت له. كذلك استطاع شاس أيضاً أن يجذب أصحاب المعتقدات القومية الصهيونية. ومن ثم تمكن من النجاح والاستمرار كمتحدث رسمي باسم السفارديم المتدينين الحريديم والقوميين.

من هنا نجح السفارديم في أن يصبح حزباً سياسياً قوياً يعبر عن مطالبهم. لذلك، فإن اليهود الشرقيين بالرغم من زيادة عددهم داخل المجتمع الإسرائيلي، فإنهم ينظرون بسخط نحو حزب العمل ومعسكر اليسار ككل ويفضلون التوجه اليميني عن اليسار متمثلاً في المعسكر اليميني بزعامة حزب الليكود والأحزاب الدينية بزعامة حزب شاس، ومن ثم فاليهود الشرقيون من أهم ناخبي المعسكر المعادي لحزب العمل ومعسكر اليسار ككل.

وضع عرب ٤٨

يبلغ عدد عرب ٤٨ نحو مليون عربي داخل إسرائيل، نسبتهم من إجمالي سكان إسرائيل ٢٠٪. أغلبهم من المسلمين، بما يقدر بـ ٨٠٪ و ١٠٪ منهم مسيحيون، والعشرة في المئة الباقية من الدرور. ويتركزون في تجمعات سكانية شبه منعزلة عن بعضهم البعض، وذلك وفق سياسة السلطات الإسرائيلية لتقطيع التواصل وتكريس العزلة بينهم. وتنتشر ظاهرة التسرب من التعليم داخل صفوف عرب ٤٨، وترتفع نسبة البطالة بينهم بالمقارنة بنسبة البطالة داخل المجتمع اليهودي بإسرائيل، ويشعر عرب ٤٨ بالتمييز

بالالتزام بالخط الأيديولوجي الذي تتبناه، أصبح اهتمامها ينصب حول كسب المزيد من الأصوات، فالسمة الغالبة هي الاستهلاك السياسي. فلم يعد هناك أحزاب أسيرة قيود الأيديولوجية التي كانت تهيمن على إسرائيل حتى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، فما يدفعها الآن هو حشد المزيد من الأصوات، أي أصبح دورها مقاوله الأصوات، فأصبح معيار التفوق الحزبي هو مدى قدرة كل حزب على جذب أعداد أكثر من الناخبين والداعمين له داخل الكنيست. فالعامل المحدد هنا لقوة الحزب هو مدى قدرة الناخبين على إيصال الحزب إلى الكنيست من عدمه. فأصبح الحديث عن عدم الالتزام الأيديولوجي داخل الخريطة الحزبية بإسرائيل ظاهرة تنطبق تقريباً على كافة المعسكرات السياسية بها.

قضية الاستيطان

وقد اتفقت البرامج الانتخابية جميعها مع البرنامج السياسي للحزب، حول سيادة إسرائيل على المستوطنات الإسرائيلية القائمة وعدم إقامة مستوطنات جديدة، بل وتعهد برنامج ٢٠٠٣م بتقليص الإنفاق على المستوطنات تقليصاً جذرياً. ويعد استعراض الخطوط العامة للبرامج الانتخابية لحزب العمل، خلال الفترة من ١٩٩٦م إلى ٢٠٠٦م، يمكن القول إن نخبة حزب العمل قد فشلت في أن تقدم برنامجاً بديلاً عن البرنامج الذي طرحه معسكر اليمين، حيث أن ما قدمته لم يعكس الرؤية اليسارية، إنما كان أقرب للرؤية اليمينية. فقد عجزت جميعها عن تقديم رؤية مختلفة لتسوية الصراع عن رؤية اليمين، ولم تستطع التعامل مع الانتفاضة بشكل يوصل لتسوية سلمية للصراع، وحينما افترت من

الخطوط العامة للحزب كانت تتناول القضايا الاجتماعية كما حدث في برنامج ١٩٩٩م، حيث جاء هذا الاهتمام كرد فعل لفشل اليمين في معالجتها. كذلك عندما تناول عمير بيرتس القضايا الاجتماعية لم يكن ذلك لإعادة إحياء فكر الحزب أو الخط اليساري له، وإنما نتيجة لخلفيته وما يمتلكه من رصيد كبير في العمل في المجال الاجتماعي. فقد كان يعلم جيداً أن هذه هي نقطة تميزه في ظل افتقاده الميراث السياسي الطويل، مقارنة بشارون أو بيريز غريميه في الانتخابات البرلمانية والداخلية للحزب. ويفسر داني جوتواين سيطرة الأجندة الأمنية على اهتمام مرشحي الحزب بأن ذلك كان تعبيراً عن مصالح الطبقة الفنية التي أفسدت اليسار الإسرائيلي في العقود الأربعة الأخيرة عبر وضع قضايا السلام، التي لم تنتج على الأقل تهديئة للصراع، والأمن على رأس أولويات الحزب كذريعة لتأجيل النضال من أجل المساواة الاجتماعية والحد من الالتفاف الاقتصادي كمبرر لخصخصة الاقتصاد الإسرائيلي من خلال الشراكة مع اليمين بدعم من سلطة رأس المال.

أزمة القيادة

جاء مقتل إسحاق رابين - زعيم حزب العمل الأسبق - عام ١٩٩٥م ليفتح الباب أمام الحزب للدخول في أزمة ممتدة، بدأت إرهاباتها منذ اغتياله واستمرت حتى وقتنا هذا، فقد تمخض هذا الاغتيال عن غياب قيادة حقيقية تحكم حزب العمل وترسم له الرؤى وتشكل له الطريق. فقد عبر هذا الاغتيال عن عمق التناقضات

الداخلية التي أصبحت أكثر ميلاً للعنف المسلح، حيث تمتد هذه التناقضات لتشمل كلاً من معسكري اليمين واليسار بإسرائيل. فبعد مرور ما يزيد على ١٢ عاماً على مقتل رابين تعالت الهتافات المؤيدة لهذه الرؤية فتحدث تالي ليبكين شاحاك قائلاً: "لقد مر ١٢ عاماً منذ أن اتجه إسحاق رابين إلى مثواه الأخير، وقد مات الأمل الذي بثه في نفوسنا؛ مما يعكس الفجوة القيادية التي أدى إليها مقتل رابين.

افتقدت القيادات داخل إسرائيل بعد رحيل رابين ما يسمى بجوهر الزعامة، وجوهر الزعامة هذا، وفقاً لجيمس كوزيس، يتجسد من خلال تمتع القيادة (الزعماء) بالمهارات القيادية التي تتمثل في خمس مهارات تبدأ بتحدي العملية والدعوة للابتكار، ثم تنتقل إلى الإيحاء برؤية مشتركة، وتمكين الآخرين من التصرف من خلال جعلهم يعايشون النتائج، ثم تشكيل الطريق والقيام بإجراءات تصحيحية، وأخيراً تشجيع الآخرين كالتقدير الفردي والاحتفال الجماعي.

إلا أن هذه المهارات يفتقدها القادة السياسيون داخل إسرائيل على وجه العموم، وداخل معسكر اليسار بقيادة حزب العمل الإسرائيلي على وجه الخصوص، وقد تبلورت هذه الظاهرة في طريقة تصويت الناخب الإسرائيلي في صناديق الاقتراع على اختيار مرشح رئاسة الوزراء منذ عام ١٩٩٦م، فيأتي فوز رئيس الوزراء داخل إسرائيل نتيجة لرغبة الناخب الإسرائيلي في إسقاط رئيس الوزراء السابق، وليس لانتخاب شخص جديد ببرنامج محدد، فقد تجسد هذا في إسقاط بيريز عام

١٩٩٦م. ونجاح نيتانياهو نتيجة الرغبة في إبعاد بيريز عن قيادة الوزراء. كذلك جاء باراك عام ١٩٩٩م لإسقاط نيتانياهو، وجاء شارون عام ٢٠٠١م لإسقاط باراك. ومن ثم فهذا دليل على افتقار قادة إسرائيل إلى مهارات قيادية حقيقية، وقد تجسد هذا الافتقار بشدة داخل معسكر اليسار الذي ابتعد عن رئاسة الوزراء وعن مكانة الحزب الأكبر في إسرائيل على مدى ثلاثة انتخابات برلمانية (انتخابات ١٩٩٦م، ٢٠٠٢م، ٢٠٠٦م).

كذلك كي تستطيع هذه القيادة النجاح والاستمرار، عليها أن تتكيف مع المتغيرات المختلفة بالمجتمع التي تطرأ عليه، وذلك عبر تمتعها بمقومات المؤسسية التي تحدث عنها هنتجتون ألا وهي التكيف والاستقلال، والتشعب والوحدة، وتجانس الأنشطة والاستيعاب. فمن خلال هذه المقومات يستطيع الحزب وقادته الاستمرار، والاستقرار داخل المجتمع الذي يتأثر بدوره عبر توافر مقومات استقرار النخبة السياسية التي تتمثل في استقلالها ووحدتها وتماسكها ودورانها ونجاحها في استخدام القوة، وعدم الإفراط في استعمالها وتبنيها أيديولوجية سياسية قادرة على التكيف مع المتغيرات الطارئة. لقد تعاقب على الحزب في الفترة الواقعة ما

بين عامي ١٩٩٦م و ٢٠٠٧م سبعة رؤساء، هم: بيريز (١٩٩٥م-١٩٩٧م)، باراك (١٩٩٧م-٢٠٠١م)، بن إيلعازر (٢٠٠١م - ٢٠٠٢م)، متسناع (٢٠٠٢م- ٢٠٠٣م)، بيريز (٢٠٠٣م- ٢٠٠٥م)، بيرتس (٢٠٠٥م- ٢٠٠٧م)، باراك (٢٠٠٧م-.....) ■